العمالـــــة العراقيـــــة في ايران الاسلاميـــــة

حسين علاوي

قام الكثير من المؤسسات والمصانع في الجمهورية الاسلامية الايرانية بطرد اللاجئين من منتسبيها ، وجاءت عملية الطرد هذه بعد ان اصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعميماً الى المؤسسات والمصانع بالاستغناء عن الموظفين والعمال العراقيين ، بعد ان قدم هؤلاء الكثير من الخدمات التي يتطلب كادرها من يتحدث اللغة العربية ويجيد الكتابة والتأليف والتحقيق والترجمة ، فيها ، على الرغم من بخس الاجور والاستغلال ، ولاسيما في نظام الساعات ، الذي يتجاوز نظام العمل من حيث الاستغلال ، فالعامل والموظف في ظل هذا النظام لايتمتعان بأية حقوق او ضمانات صحية ولا بالعطل الرسمية.. ولا بالاجازة المرضية او الزمنية ، الا اذا كانت من دون اجور والكثير من المؤسسات والمصانع استغنت عن عمالها وموظفيها لكبر سنهم وجاء هذا القرار ليتم حرمان الكثير من العاملين العراقيين في ايران.

يقول احد العمال: نحن لسنا كما يسمينا القانون الوضعي (اجانب) فالاجنبي من جاء لهذا البلد بجواز سفر وبعقود عمل بين دولته ودولة ايران ويتقاضى راتبه بالدولار ويحول قسما من راتبه الى اهله في دولته اما نحن فوجودنا في ايران خارج عن ارادتنا نحن مجبرون ومقهورون ومظلومون، نتقاضى راتبنا بالريال ونصرفه كله في ايران، وهو في احسن الاحول اقل من راتب العامل او الموظف الايراني (بالكفاءة نفسها) لان الاخير تحسب له امتيازات من قبيل الساعات الاضافية وحق التقاعد والتأمين والقروض المتعددة، من نحو قروض السكن، فضلاً عن العطاءات والهدايا، ومع كل هذه الامتيازات التي يتمتع بها الايراني فان راتبه دون راتب الاجنبي الذي يقبض بالدولار، فليس من العدل والانصاف ان نتساوى نحن مع ذلك الذي اشرنا اليه. والاعجب من كل هذا او ذاك ان راتب الاجنبي (للكفاءة نفسها والعمل نفسه) يتفاوت تبعاً لبلد الاجنبي، وليس تبعاً لخبراته، وادنى الرواتب هي للعراقي والافغاني حتى ان كانا يملكان اعلى الشهادات الجامعية.

ومن الضغوطات الاخرى التي يتعرض لها العمال العراقيون في الجمهورية الاسلامية، ولاسيما في المصانع التي لايعمل فيها غير الافغاني والعراقي دفع مبلغ قدره ٣٣٪ من الراتب الشهري. ان هذا القانون صادر من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، علماً ان المادة (٣،١) من قانون العمل الايراني (بخصوص الاجانب) تقول:

ان العمال الاجانب من الدول المجاورة الاسلامية الذين اصبح وجودهم على ارض ايران من دون ارادتهم هم مجبرون وليسوا مخيرين، لوزير الخارجية استشارة مجلس الوزراء في اعفاء هؤلاء من رسوم اجازة العمل في حالة صدورها او تجديدها او تمديدها. يسأل الكثير من العمال الذين اشتركوا في الجبهات ايام الحرب العراقية الايرانية مع القوات الاسلامية: مالذي تغير؟ وماهو الفرق بين ساحة العمل وساحة الجهاد؟ ولماذا لم يطلب منا احد في حينها جنسية ايرانية؟

ثم ان المهاجر؟ فردا كان ام معيلاً لعائلة، يحتاج الى مايؤمن له حياته وافراد اسرته وهذا مايجب على المجتمع الذي هو فيه ان يؤمنه له. اما كيف، فتلك تتبع اموراً اخرى، منها مايتعلق بالمهاجر نفسه، ان كان لاجئاً سياسياً او مهاجراً الى تحسين ظروفه الاقتصادية. لاجئ سياسي.. أو مهاجر لاجل تحسين ظروفه الاقتصادية. ومنها مايتعلق بالنظام الحاكم والقانون السائد في ذلك المجتمع، فهنالك دول توفر له مستلزمات حياته الضرورية من سكن وتأمين صحي واجتماعي ومرتب شهري وغير ذلك، وبعضها توفر له الحد الادنى، الا ان ايران لا منح اللجوء، ولاتوفر أبسط مستلزمات اللجوء، ولاتسمح له بالعمل، وقد تكون هذه معادلة صعبة عسيرة على الفهم والتصديق، فضلاً عن الاجابة والحلول فقد صرح المدير العام لعمل الاجانب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية الاسلامية شكور ابراهيمي لوكالة الانباء الايرانية في ١٨/ ربيع الثاني /١٤٢٠هـ بتصريح تناول فيه مسألة الاجانب (الافغان والعراقيين)، في الجمهورية الاسلامية والاثار السيئة المترتبة عليها وقد جاء في التصريح مايأتي: ان نحواً من ثلاثين الف شخص من مجموع الرعايا الاجانب في البلاد يحملون بطاقة لجوء، والبقية منتشرون بصورة غير قانونية في مختلف مناطق ايران، وقال: ان رأي وزارة العمل هو ان تحسم مسألة العمل غير القانوني للاجانب باسرع وقت، واذا كانت السياسة العامة للدولة تسمح لبعض الاجانب بالاقامة في ايران فيجب تجميعهم ولاسيما قرب الحدود والحيلولة دون ترددهم الى المدن وقرر السيد ابراهيمي متوسط دخل الفرد الاجنبي العامل في الشهر بحدود (١٠٠) دولار. على هذا الاساس قدر مجمل الدخل السنوي للاجانب بـ(١/٥ مليار دولار) وقال: ان ٢٥٪ فقط من هذا الدخل يصرف في داخل ايران، وان الباقي يرسل الى الخارج على شكل ذهب وعملة صعبة، وقال: ان الكثير من الدول عندما تواجه مشكلة البطالة فأول ماتقوم به هو اخراج الاجانب، واضاف: ان البطاقة الصادرة من وزارة الداخلية للاجانب الموجودين في ايران تمثل الصفة القانونية للعمل داخل البلاد.

وفي ٢٠٠١/٨/١٣، اكدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية الاسلامية ان اصحاب الاعمال الذين يستخدمون المهاجرين الاجانب عملاً بشكل غير مجاز يتعرضون للسجن من ٩١-١٨١ يوماً فضلاً عن الغرامة المالية التي تزيد على ثمانية عشر الف تومان عن كل عامل وليوم واحد.

واضافت الوزارة ان الكارت الاخضر الخاص بالاجانب، يشير فقط الى السماح لصاحبه بالاقامة في ايران وليس العمل، وان هذا الكارت لايمكن استعماله من قبل اصحاب العمل إجازة لعمل المهاجرين الاجانب، ولم تذكر الوزارة من اين يؤمن هذا المهاجر المقيم بشكل قانوني معاشه ورزقه. ان السماح للاقامة يستلزم بشكل بتلقائي السماح بالعمل، والا ماذا يعني السماح بالاقامة من دون السماح بالعمل سوى الجوع والموت.

قبل هذا التاريخ صادق مجلس الشورى الاسلامي على قانون منع الاجانب من العمل في ايران، وقد أثار هذا القانون ردود فعل واسعة في اوساط العراقيين اللاجئين في ايران، ودعا اربعة من العلماء المعروفين، وهم : سماحة السيد العسكري والشيخ التسخيري، والسيد محمد باقر الحكيم، والشيخ الاصفي في رسالة لهم الى مجلس صيانة الدستور الى استثناء اللاجئين العراقيين والافغانيين من القانون المذكور، وجاء في الرسالة (ان مشروع القانون الذي صادق عليه مجلس الشورى اثار جواً من القلق الشديد والواسع في اوساط اللاجئين العراقيين والافغان، كما بعث على الاسى والاسف لدى محبي وانصار الولاية والنظام الاسلامي، وأدى ايضاً الى شماتة الاعداء خاصة ان القانون كان مسبوقاً بالاساليب غير المناسبة.

كما قام جمع من اساتذة البحث الخارج في الحوزة العلمية العربية في قم بتعطيل دروسهم احتجاجاً على القانون المذكور، مما ادى الى اختلال الدراسة في الحوزة العراقية والعربية. الا ان هذه الصيحات والاحتجاجات لم تؤثر في المسؤولين الايرانيين، ففي ٢٠٠١/٩/٣ أعاد السيد بيات، مسؤول اللاجئين في وزارة العمل التأكيد على ضرورة طرد المهاجرين العاملين في ايران من دون ترخيص من وزارة العمل، قائلاً: ان هذا الاجراء يأتي ضمن الخطة الخمسية للبلاد، وكرر مجدداً التأكيد على فرض غرامات مالية كبيرة على أصحاب العمل الذين يستخدمون المهاجرين الاجانب. وبعد يوم واحد ظهر مانشيت في الصحف الايرانية يقول: ان المجلس الاعلى برئاسة الرئيس محمد خاتمي قرر جمع المهاجرين الذين يعملون من بدون ترخيص تمهيداً لترحيلهم الى بلدانهم، علماً انه لاتوجد اجازة او مرخص لاصحاب المعامل والمؤسسات والشركات بتشغيل العمال الاجانب.وقد ناشدت تنظيمات عراقية وشخصيات معارضة في لندن الرئيس خاتمي بالتراجع عن تعليمات واجراءات اتخذتها السلطات الايرانية بحق العراقيين الموجودين على اراضيها، ولاسيما تعليمات وزارة العمل بحرمان العراقيين من فرص العمل داخل ايران.

وقال البيان: (أثارت الاجراءات الاخيرة بحق العراقيين في ايران قلق الاوساط والهيئات والشخصيات العراقية من مختلف مناطق العالم).وجاء في البيان: (لاشك انكم مطلعون على الدور البارز الذي لعبه العراقيون في ايران وخارجها في نصرة الجمهورية الاسلامية والدفاع عنها، وان هذه المواقف المشرفة تتطلب من المسؤولين في ايران التعامل بروح ايجابية مع حاجات العراقيين وظروفهم الاستثنائية التي اضطرتهم الى اللجوء للجمهورية الاسلامية).وناشد البيان الرئيس خاتمي التدخل شخصياً لايقاف هذه الاجراءات القاسية بحق العراقيين والعمل على ايجاد اطار قانوني ينظم وجودهم داخل ايران بما ينسجم مع القيم والمبادئ الاسلامية التي قام على اساسها الدستور.وقد التقى الاستاذ ابو بلال الاديب عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية السيد جراغي المدير العام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المسؤول عن توفير فرص العمل في الوزارة بحضور معاونه السيد محمد محمد بيات وطالب باستثناء العراقيين من تلك القرارات، واوضح لهم ان العراقيين المهاجرين في الجمهورية الاسلامية لم يهاجروا الى ايران لاسباب اقتصادية او بحثاً عن العمل فيها وانما هاجروا لاسباب امنية تتعلق بملاحقتهم من قبل النظام الحاكم في بغداد لكونهم معارضين لهذا النظام، وطردهم من العمل يعني اجبارهم على العودة الى العراق بعد ان تقطعت بهم سبل العيش والرزق امامهم، الامر الذي يستغله النظام ويوظفه لاغراضه السياسية ضد الجمهورية الاسلامية، فضلاً عن المصير الذي سيلاقونه بعد عودتهم وهو الاعتقال والسجن في احسن الحالات.

وهذا ماحدث بالفعل للذين عادوا مضطرين الى العراق.

الا ان البيانات والصيحات لم تجد آذاناً صاغية من المسؤولين الايرانيين.نقرأ في مقدمة الدستور في قسم أسلوب الحكم في الاسلام مايأتي: (ان الدستور ومن خلال مضمون الثورة الاسلامية الايرانية التي كانت حركة من اجل انتصار جميع المستضعفين على المستكبرين يهيئ الارضية لاستمرار الثورة في الداخل والخارج ويعمل من اجل توسيع الروابط العالمية مع سائر الحركات الاسلامية والجماهيرية حتى تتوفر الظروف المناسبة لتشكيل الامة العالمية الواحدة (ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) ويتواصل الكفاح من اجل انقاذ الشعوب المحرومة التي ترزخ تحت الظلم في جميع العالم).

وغني عن القول ان دستور كل بلد (ومنها الجمهورية الاسلامية الايرانية) يعد اساس قوانين ذلك البلد، وكل قانون او تعميم او نظام داخلي او قرار يغاير ذلك ويتناقض معه يعد باطلاً ولاغياً وكأنه لم يكن.

والمسألة الاخرى ايضاً هي ان جميع القوانين في نظام الجمهورية الاسلامية. يجب ان تقوم على اساس المقررات والمعايير الاسلامية وقد أكد الاصل الرابع من الدستور على انه يجب ان تكون جميع القوانين والمقررات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والادارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها على اساس المعايير الاسلامية، ويسري هذا الاصل على مطلق او عامة جميع اصول الدستور والقوانين والمقررات الاخرى.وتنص المادة ١٧٢ من قانون العمل في الجمهورية الاسلامية على ان وزارة العمل تستطيع اصدار تراخيص بالعمل او تجديد التراخيص للاشخاص الاتية أوصافهم:

أ-الاجانب الذين مضت على اقامتهم في ايران عشر سنوات في الاقل.

ب-الاجانب المتزوجين من نساء ايرانيات.

ت-مهاجري الدول الاجنبية ولاسيما الدول الاسلامية واللاجئين السياسيين، شرط ان يحملوا بطاقة الهجرة المعترف بها او بطاقة اللجوء بعد موافقة وزارتي الداخلية والخارجية التحريرية.

وهنا لابد من الاشارة الى عدة نقاط:

١-لاشك في ان سائر المهاجرين واللاجئين الاجانب والعراقيين منهم على نحو خاص يدركون المشكلات الاقتصادية الصعبة للجمهورية الاسلامية وانهم يعملون مابوسعهم لتخفيف هذه المشكلات.

٢-يرتبط حل مشكلة اللاجئين الاجانب في ايران بعدة عوامل داخلية وخارجية واقليمية ودولية، ولابد من ان تسعى جميع الدول الاسلامية والمجتمع الدولي لحل هذه المشكلة.

٣-صحيح ان بعض اللاجئين المسلمين والشيعة الاجانب يعملون في أشغال بسيطة، الا ان الارقام المعلنة عن ذلك تغاير الواقع يقول. وزير الداخلية الايراني ان الاجانب يشغلون (٨٠٠) الف فرصة عمل، ثم جاء وزير العمل ليرفع ذلك الى مليون، وجاء بعده مدير عام الرعايا الاجانب التابع لوزارة العمل ليقول ان الاجانب يشغلون (١,٣) مليون فرصة عمل. ولايبدو منطقياً ان ترتفع الارقام خلال ثمانية اشهر بمقدار (٥٠٠) الف فرصة عمل.

وطبقاً للارقام الرسمية لوزارة الداخلية الايرانية يبلغ عدد اللاجئين الاجانب في ايران حوالي (٢,٥) مليون شخص نصفهم من النساء والنصف الاخر فيهم الاطفال والشيوخ والعجزة وغيرهم من القادرين على العمل. بل ان هناك كثيراً من القادرين على العمل لايجدون العمل المطلوب لهم. ثم ان وارد العاملين لايكاد يكفي لتوفير لقمة العيش ولايتناسب مع مستوى التضخم مع العلم بان اخر احصائية رسمية للعراقيين الموجودين في ايران هي (٢٠٠) الف لاجئ..

العاملون في مؤسسات التحقيق

تنتشر في ايران الكثير من مؤسسات التحقيق والكتابة والنشر، ولاسيما في قم، وان اكثر هذه المؤسسات تعنى بالكتاب العربي، وان الكثير منها اسست من خلال الجهود والكفاءات العراقية، بل ان بعضها قام بتأسيسها وادارتها عراقيون، ولاسيما تلك المؤسسات التي يتطلب كادرها من يتحدث اللغة ويجيد الكتابة والتأليف والتحقيق والترجمة.المحقق جهاد الحيدري احد العاملين في مؤسسة النشر الاسلامية التابعة لجامعة المدرسين في الحوزة العلمية يقول: لم اسمع او اقرأ ان الاسلام كان يفرق بين عامل وآخر سواء عرقياً او جنسياً، مسلماً او مسيحياً او يهودياً ولكن من يحيي هذه القوانين السماوية وينفذها على وجه الارض؟ لاشك ان ليس هناك من منفذ سوى الدولة الاسلامية، ذلك انها وجدت لاقامة العدل وتأمين حياة المسلم ضد كل حالات الاستغلال والغبن والظلم الاجتماعي والفردي فتكون الدولة هي الحارس الامين لحقوق ابنائها من العاملين والمضحين، الا ان مايؤسف له ان الكثير من هذه الحقوق الطبيعية لم تؤخذ بعين الاعتبار من هذه المؤسسات التابعة لها، على الرغم من الخدمات الكبيرة التي قدمها الكثير من المحققين والكتاب والمترجمين، وان اكثرهم من الكادر العراقي المتخصص في هذه الحقول، فلم تكتف هذه المؤسسات باستغلالهم طوال هذه السنوات من العمل المضني والاموال التي جثتها من خلالهم فقد طرد الكثير منهم بعد ان حققت ماكانت تصبو اليه، فضلاً عن ضغط القرارات الصادرة من الدولة.المحقق أياد آل حسب وصف العاملين في مؤسسات التحقيق بـ(عمال المناجم) يتعامل معهم اصحاب المراكز التحقيقية، بجميع عناصرها البشرية والربحية، بطريقة لاتختلف عن طرق تعامل اصحاب الاحذية التي يقبع في سراديبها العديد من اخواننا وهم يستنشقون روائح (السيكوتين) المليئة بالاضرار والحال لايختلف في معامل نقشات السقوف (كج بري) وقد ملئت رئات العمال العراقيين بترسبات غبار (البورك) وكلاهما (صاحب مركز التحقيق والمعمل) لاينظر الا الى نسبة الربح التي يجب ان نكون ذات فارق كبير عن كلفة الانتاج، وهكذا تسحق الكفاءات، عندما يكون تحصيل الحاصل ان الجميع عمال مناجم.

العمال العراقيون في يزد

يبلغ عدد العراقيين المقيمين في يزد خمسة الاف شخص، الكثير منهم استوطنوها بعد ان هجرهم النظام عام ١٩٨٠ بحجة انهم ينحدرون من اصول ايرانية،على الرغم من ان الكثير منهم يحمل الجنسية العراقية، وبعد مصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة شاءت الاقدار ان تحط رحالهم في يزد ليبدؤوا من جديد رحلة الحياة. في البدء يتذكر الكثير منهم رعاية الشهيد اية الله صدوقي إمام جمعة يزد الذي لم يدخر وسعاً في تقديم الخدمات والمساعدات لهم، كما كان لأهل يزد الطيبين مواقف مشرفة اذ عاملوهم بود واحترام.تفاعل العراقيون في يزد مع اخوانهم الايرانيين واشتركوا معهم في كل المناسبات، ودافعوا عن المدينة مع اهلها في الحرب العراقية الايرانية ولم يتصوروا انهم يعاملون بوصفهم أجانب، وخصوصاً الذين ينحدرون من اصول ايرانية، فتم طرد (٣٠٥) من العمال والموظفين من الذين تصل خدمة البعض منهم الى (١٨) سنة.يقول العامل الحاج ابو ياسر: (منذ عشرين عاما ونحن في المدينة، وقد شاركنا اخواننا الايرانيين في جميع المناسبات ومنها الدفاع عن الجمهورية الاسلامية وقد استشهد ولدي الوحيد ولم يكن يفكر ولا انا بأن هناك فرقاً بين ايران والعراق، اذ سقط شهيداً عام ١٩٨٦ وانا الان اعيل عائلة كبيرة، وقد طردوني من العمل ومعي مجموعة كبيرة من العراقيين). اما المهندس حسين عربيي فيقول: (عملت منذ ٩سنوات في شركة يزد بوش في البرمجة الكومبيوترية لمكائن الحياكة وقد عطلت الشركة عملها لاسباب مالية وأعطي العمال الايرانيون العاديون الذين تم استخدامهم بعدي من (٢-٣) ملايين تومان، فامتنعت عن أخذ هذا المبلغ لانه دون حقي، فقالوا لي: اذهب الى ادارة العمل، وحينما سألتهم معترضاً، قالوا: هذا هو حقك لانك اجنبي، وبعدها طردوني).العامل طارق المشهداني يقول: (اقيم في يزد منذ(٢٠) سنة وأعمل في ادارة المنابع الطبيعية وخلال هذه المدة ساهمت في كافة المجالات وشاركت في الجبهة مدة (٦) اشهر، وقد أخرجت من العمل في العام الماضي رغم ان لي عائلة متكونة من اربع بنات وليس لدي ولد يعيينني وها انذا قد بلغت الـ(٥٥) سنة، ولاادري ماذا اعمل، وان ثلاثاً من بناتي تخرجن من الجامعة ولايجدن وظائف لانهن (اجنبيات) على نحو ما يقولون، والرابعة تدرس في الاعدادية ونحن نعيش في بيت ايجار).

المهندس ابو باقر البخاتي يعمل في شركة شاديش منذ اربع سنوات يقول: (المشكلة التي نعاني منها في يزد تعود جذورها الى اربع او خمس سنوات، في البداية لم يكن يطبق المسؤولون علينا القرارات الخاصة بعمل الاجانب كإجازة العمل (بروان١ كار) ولكن قبل اربع او خمس سنوات صدرت تعليمات الى أرباب العمل تلزمهم بتطبيق التعليمات الخاصة بعمل الاجانب الموجودة في قانون العمل على العراقيين، ومن جملة التعليمات الحصول على اجازة العمل، وهي لاتصدر الا برسوم مالية كانت في البداية بحدود (١٥) الف تومان ويجب ان ١١١تجدد كل سنة برسوم تصل الى (١٥) الف تومان وفي عام ٢٠٠٠ وصل رسم التجديد الى (٤٠) الف تومان).